الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة الرابعة والعشرون
المعقودة يوم الأربعاء
٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس : السيد كوياما (اليابان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال : تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية :

(أ) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

(ب) امكانية انشاء محكمة ادارية وحيدة : تقرير الأمين العام

البند ١١٣ من جدول الأعمال : وحدة التفتيش المشتركة : تقارير وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

بيان من ممثل كوبا

UN LIBRARY

DEC 6 1983

UN/SA COLLECTION

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/38/SR.24
5 December 1983
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. و يجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقّعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية :

Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

83-57272

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٥٠

البند ١١٢ من جدول الأعمال : تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/35/515)

(ب) امكانية انشاء محكمة ادارية وحيدة : تقرير الأمين العام (A/C.5/38/26)

١ - السيدة هوسهولدر (الولايات المتحدة الامريكية): قالت ان تقرير اللجنة الاستشارية المعروض على اللجنة (A/38/515) مفيد للغاية حيث انه الوثيقة الوحيدة التي أدمجت فيها البيانات الادارية والمالية المتعلقة بجميع الوكالات في منظومة الأمم المتحدة . وأضافت قائلة بما ان الاشتراكات المقررة والتبرعات تتجه الى التطور بصورة مترابطة وان كانت في اتجاهات متعاكسة ، فان وفدها يرى ان يتم توسيع التقرير ليشمل أرقاما شاملة فيما يتعلق بجميع البرامج الطوعية .

٢ - واستطردت تقول انه قد تم في السنوات الأخيرة الحد من نمو الميزانيات المقررة ، التي ازدادت بنسبة ٢٥٠ في المائة في غضون عشر سنوات . ويرجع ذلك ، بدون شك ، الى تغير الأحوال الاقتصادية ، وسياسة "التقشف" التي أخذت تنتهجها الحكومات والمنظمات الدولية ، كما يرجع أيضا الى أن تلك المنظمات قد بلغت مرحلة النضج ، وتكون لديها هيكل أساسي ملائم بحيث يمكن من الآن فصاعدا تعديل الجهاز القائم لتلبية الاحتياجات الجديدة .

٣ - وقالت انه على الرغم من ان اللجنة الاستشارية لم تقترح أي اجراء فيما يتعلق بمشاكل التدفق النقدي أو الترتيبات المتخذة في كل وكالة من الوكالات فيما يتعلق بتخطيط البرامج والميزنة والتقييم ، فان اللجنة قامت بتجميع بعض المعلومات البالغة الأهمية . وأضافت انه سيكون من المفيد أن تواصل اللجنة تقديم تقارير عن المشاكل العامة لجميع الوكالات في الأعوام الفردية بما في ذلك مسألة زيادة تكاليف الدعم على المبالغ التي يتم سدادها مقابل أنشطة التعاون التقني (الجدول جيم).

٤ - السيد كوليك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : أعرب عن القلق الذي يساور وفده ازاء الزيادة المستمرة في الميزانيات العادية للوكالات ، وقال انه فيما يتعلق بمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، فان المبالغ المقدرة لعام ١٩٨٤ تزيد بنسبة تتجاوز ٢٠ في المائة عن المبالغ المقدرة لعام ١٩٨٣ ، بينما نجد انه في حالة الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الطيران المدني الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بلغت الزيادة أكثر من ١٠ في المائة . وأردف قائلا انه من الواضح من الجدولين باء وجيم أن الزيادات ترجع الى تكاليف الموظفين وتمويل أنشطة التعاون التقني .

(السيد كوليك ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

٥ - وقال انه في معظم مؤسسات المنظومة ، تمثّل تكاليف الموظفين ٨٠ في المائة من مجموع الميزانية ؛ ويرجع الارتفاع المستمر ، في هذه التكاليف الى الزيادات في المرتبات والاستحقاقات وفي عدد الموظفين . وأضاف انه على الرغم من أن موارد ملاك الموظفين ضخمة بالفعل (أكثر من ٢٤ ٥٠٠ شخص) ، فانه من المقرر انشاء ٤٥١ وظيفة جديدة في ١٩٨٤ (بالمقارنة بـ ٢٨٥ في ١٩٨٣) من بينها ٢١٨ وظيفة للأمم المتحدة ؛ وهو ما لا يمكن قبوله على الاطلاق نظرا لتوافر كثير من الخبراء والمستشارين لدى الوكالات .

٦ - وأضاف قائلا انه مما يدعو أيضا الى القلق ملاحظة أن نفقات أنشطة التعاون التقني في ١٩٨٤ سوف تمثل ٢٠٫٩ في المائة من المجموع الكلي للميزانيات العادية (الفقرة ١٠ والجدول جيم) . واسترسل قائلا ان موقف وفده المبدئي من هذه القضية واضح للغاية ، وهو انه ينبغي أن تمول هذه الأنشطة من التبرعات فقط لا غير ، كما ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبرامج الأخرى التي تمول من موارد خارج الميزانية ينبغي أن تسدد بالكامل تكاليف الدعم التي تتحملها هيئات المنظومة .

٧ - وقال ان اللجنة الاستشارية تجاهلت ، في دراستها لمشاكل التدفق النقدي الاشارة الى أن تلك المشاكل ترجع بصورة رئيسية الى الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء في تحملها للأعباء الثقيلة المتزايدة التي تفرضها زيادة الميزانيات العادية .

٨ - وفيما يتعلق بتخطيط البرامج والميزنة والتقييم ، قال ان وفده مستغرب لما خلصت اليه اللجنة الاستشارية في الفقرة ٣٦ من تقريرها فهو ، على النقيض من ذلك ، يرى ان المنظمات تستطيع ، عن طريق تبادل خبراتها ، أن تزيد من فعاليتها ، وأن تستخدم مواردها ، بصورة رشيدة ، كما تستطيع بفضل الوفورات المحققة على هذا النحو ، أن تكوّن احتياطيات . وفضلا عن ذلك يبدو ان الحقيقة المتمثلة في تزايد الميزانيات العادية لكل الوكالات تقريبا تتناقض مع الملاحظة التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥١ ، والتي جاء فيها ان الوكالات تدرك الحاجة الى توخي العناية في البرمجة والميزنة والمراقبة المالية والتقييم بغية تأمين الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة .

٩ - وأضاف قائلا انه على الرغم من أن العمل الذي تقوم به اللجنة الاستشارية جدير بالثناء ، فان وفده يأمل في أن تتضمن التقارير المقبلة عددا أكبر من التوصيات المحددة الرامية الى تحسين تنسيق شؤون الادارة والميزانية في المنظومة ؛ كما ينبغي أن تقدّم معلومات اضافية عن هيكل المدفوعات حسب وجه الانفاق ، وعن تكلفة شتى أنواع الأنشطة ، حسب وجه الانفاق أيضا . وأخيرا ، يمكن للجنة أيضا دراسة أثر التضخم وتغيرات أسعار الصرف .

١٠ - السيد فرناندز ماروتس (اسبانيا) : أشار الى خطأ فني في النسخة الاسبانية من تقرير اللجنة الاستشارية (A/38/515، الحاشية أ ، الجدول ألف - ٢) . وأضاف قائلا ان البيانات التي توفرها الجداول الواردة في التقرير مفيدة للغاية ، لأنها تجعل بالامكان اجراء تقييم نوعي وكمي على حد سواء . واستطرد قائلا ان وفده يلاحظ باهتمام أن عدد المشتركين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة يزيد على عدد الموظفين الشاغلين لوظائفهم بما يعادل ٢ ١٩٧ . وبالتالي فانه يشجع بقوة اللجنة الاستشارية على أن تواصل عملها ، وأن تقدم ، حسب الاقتضاء ، توصيات بغية تحسين طرائق المحاسبة ليتسنى لها أن تحدد بدقة ، في جملة أمور ، تكاليف دعم المشاريع المشار اليها في الفقرة ١٠ .

١١ - وقال ان الفرعين الثالث والرابع من التقرير على قدر كبير من الأهمية أيضا . بيد أن وفده لا يشارك اللجنة الاستشارية اطلاقا في رأيها الذى أعربت عنه في الفقرة ٣٦ ، لأنه وان كان يدرك الصعوبات ، الا انه مقتنع بأن المواءمة بين ترتيبات تخطيط البرامج والميزنة والتقييم فيما بين الوكالات يظل هدفا قيما .

١٢ - وفيما يتعلق بامكانية انشاء محكمة ادارية وحيدة ، وهو الموضوع الذى ظل قيد الدراسة طيلة خمس سنوات، قال ان وفده مسرور لأن المستشارين القانونيين قد توصلوا الى اتفاق عام حول عدد من الاصلاحات المقترحة الرامية الى تحسين أو تنسيق الاساليب التي تتبعها المحكمتان الاداريتان ولأن الأمين العام اصبح الآن في وضع يتيح له اعداد مجموعة من المقترحات. وفي هذا الصدد ، يجب الشروع دون ابطاء في العملية الوارد وصفها في الفقرة ٤ من الوثيقة A/C.5/38/26 ليتسنى للجمعية العامة أن تتخذ قرارا نهائيا في هذا الشأن في دورتها التاسعة والثلاثين .

البند ١١٣ من جدول الأعمال : وحدة التفتيش المشتركة : تقارير وحدة التفتيش المشتركة (A/38/24 ، A/38/92؛ A/C.5/38/8)

١٣ - السيدة هاوسهولدر (الولايات المتحدة الامريكية) : قالت انه على الرغم من أن وفدها يدرك الدور الحيوى الذى تقوم به وحدة التفتيش المشتركة ، ونوعية تقاريرها ، فانه يفضل بأن توجه الوحدة اهتمامها الى الدراسات التي لها أهمية متزايدة على نطاق المنظومة بأسرها .

١٤ - وأشارت الى الفقرة ٨٨ من الوثيقة A/38/34 فقالت انها تذكر وحدة التفتيش المشتركة بأنها هيئة تتساوى فيها سلطات الأعضاء ، كما انها تود أن تحذرها من مغبة الاشارة الى وجود انقسامات في الرأى بين مفتشيها ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى التقليل من قيمة توصياتها . وأضافت انه فيما يتعلق بالمقترح الوارد في الفقرة ١٢ ، فان وحدة التفتيش المشتركة لم تضع حسابا للحالات التي قد تكون فيها احدى الهيئات التشريعية راغبة في أن " تحيط علما " فقط بتقريرها وتترك الى الرئيس التنفيذى الأخذ بالمقترحات التي يراها مجدية ، بل انه من المفضل أحيانا تجاهل توصيات معينة في المجالات التي تتسم بحساسية خاصة .

(السيدة هاوسهولدر ، الولايات المتحدة الامريكية)

١٥ - وأشارت الى تقارير وحدة التفتيش المشتركة بشأن مواضيع معينة ، فقالت ان التقرير الذى يتناول مساهمة منظومة الأمم المتحدة في صون وادارة التراث الثقافي والطبيعي لامريكا اللاتينية (A/37/509) كان يمكن أن يكون أكثر فائدة فيما لو سمح للدول أن تحدد القيمة الفعلية للعمليات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والتي تعتبر ، في ميدان التراث الثقافي ، عمليات صغيرة بالمقارنة بما تقوم به الوكالات الأخرى . وأضافت ان التقرير الوارد في الوثيقة A/38/333 يحتوى على معلومات قيّمة فيما يتعلق بالعقبات التي تواجهها الحكومات في تطوير قدرتها على التقييم ، والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لعلاج هذه الحالة .

١٦ - وقالت ان وفد الولايات المتحدة يأسف لأن الأمين العام لم ينشر حتى الآن التقارير المختلفة المتعلقة بتنفيذ بعض توصيات وحدة التفتيش المشتركة . ويدرك الوفد الأسباب التي وردت في الوثيقة A/C.5/38/8 لتبرير عدم تنفيذ بعض التوصيات ، وفي ختام كلمتها ، دعت وحدة التفتيش المشتركة الى الاهتمام بمجالات تستطيع فيها أن تتقدم بتوصيات ملموسة يمكن أن تؤدى الى اتخاذ تدابير ملائمة لزيادة فعالية منظمة الأمم المتحدة .

١٧ - السيد تاكاسو (اليابان) : قال انه يتفق مع وحدة التفتيش المشتركة على انه بالرغم من الاهتمام الكبير الذى يعلقه الأمين العام والمسؤولون الآخرون في الأمانة العامة على تقارير المفتشين ، الا انه ينبغي لهم زيادة أنشطة المتابعة . وأضاف انه ينبغي لهم أولا أن يتقدموا بملاحظاتهم على الأمور التي تهمهم في تقارير وحدة التفتيش المشتركة في أسرع وقت ممكن حتى لا يتأخر بحث هذه التقارير من جانب الأجهزة التشريعية . وفضلا عن هذا ، فبرغم الترتيبات التي اتخذت أخيرا بشأن هذه المسألة ، لم تلقّ هذه التقارير كل الاهتمام الواجب من اللجان المعنية ومجلس الادارات . وأعرب عن أمله في أن تقوم اللجان الرئيسية المعنية خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة باجراء دراسة متعمقة للتقارير المتعلقة بعدة هيئات منها ، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية .

١٨ - واستطرد قائلا انه بالرغم من أن بعض التوصيات التي وردت في التقرير المتعلّق بادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية أثارت تحفظات خطيرة ، الا أن وفده يرى انه ينبغي للجمعية العامة أن تضع هذا التقرير ، وكذلك التقرير المتعلق بادارة التعاون التقني لأغراض التنمية في الاعتبار في دورتها التاسعة والثلاثين عند استعراضها تنفيذ القرار المتعلق باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي . وكما أشارت وحدة التفتيش المشتركة ، ينبغي للجمعية العامة أو الهيئات التشريعية الأخرى المعنية أن تتخذ موقفا محددا من التوصيات ، وذلك تيسّر تنفيذها . وقال ان وفده يلاحظ في هذا الصدد مع الارتياح انه ، وفقا للوثيقة A/C.5/38/8 ، تمّ تنفيذ عدد كبير من التوصيات ، وان الأمين العام قدم تفسيرا معقولا لعدم الالتزام بالبعض الآخر .

(السيد تاكاسو ، اليابان)

١٩ - وأضاف ان وفده يبدي اهتماما خاصا بالمواضيع التالية من بين الدراسات الأولية في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة : التعاون فيما بين المنظمات بشأن مسائل الأغذية ، ودور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنوب شرقي آسيا وجوانب أنشطة حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة .

٢٠ - السيد كوليك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : لاحظ ان وحدة التفتيش المشتركة قد أنشئت لتحسين فعالية الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة ، وتشجيع الاستخدام الأفضل لمواردها البشرية والمالية . وقال انه يتضح من تحليل الدراسات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة خلال ١٤ عاما من وجودها ، انها بددت الجانب الأكبر من جهودها في وضع تقارير غالبا ما تكون ذات أهمية محدودة أو تتناول أمورا تدخل ضمن اختصاص لجنة التنسيق الادارية . واذا أخذ المرء في اعتباره أيضا ان وحدة التفتيش المشتركة التي تتألف من ١١ مفتشا ، وأمانتها التي تضم ١٩ شخصا ، تتكلف ٢ مليون دولار سنويا ، وأن معظم توصياتها تؤدي ، ليس الى تخفيض مصروفات الميزانية ، بل الى زيادتها ، فسوف يتضح أن هذه الوحدة ليست مجدية من حيث التكاليف .

٢١ - وأضاف ان وحدة التفتيش المشتركة تعلق أهمية بالغة على استحداث جهاز متطور للتقييم في الأمم المتحدة والمنظمات المتصلة بها . وقال ان أربعة من التقارير الاثني عشر التي تنظر فيها اللجنة تتناول هذا الموضوع . وينبغي لها أن تركز جهودها بدلا من ذلك على ما يأتي : الحد من نمو الميزانية ، وزيادة انتاجية الموظفين ، وفعالية تنفيذ البرامج ، والقضاء على الازدواجية ، وتوحيد رواتب ومزايا الموظفين في المنظمات التي تطبق النظام المشترك . واسترسل قائلا ان توصيات وحدة التفتيش المشتركة يجب أن تتجه نحو الحد من مصروفات التشغيل وزيادة فعالية كل وكالة وفعالية المنظومة ككل ، بدلا من أن تتناول مسائل متفرقة .

٢٢ - واستطرد قائلا ان اصدار تقارير وحدة التفتيش المشتركة ولجنة التنسيق الادارية في وقت متأخر ، وهو ما تعرضت له الفقرتان ١٠ و ١١ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، يمنع اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة من ايلائها الاعتبار الواجب . وقال انه ينبغي للوحدة أن تتابع توصياتها بمجرد موافقة الجمعية العامة عليها ، والا فانه لن يكون من المتوقع تحقيق مزيد من الفعالية . وأضاف ان وفده يؤيد في هذا الصدد التوصية الواردة في الفقرة ١٢ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، وهي انه ينبغي للهيئات التشريعية ان تحدد مواقفها بوضوح من التوصيات المقدمة من أجل تحسين اجراءات التنفيذ .

٢٣ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل الوحدة لعام ١٩٨٣ (A/38/92) ، قال انه ليس من الواضح لماذا اختار المفتشون دراسة موضوع معين دون آخر ، وينبغي لهم شرح الأسباب التي دفعتهم لذلك . وأخيرا قال ان وفده يأمل أن تضمن عملية التقييم الداخلي التي أشارت اليها الوحدة ، وضع ملاحظات الوفود بشأن عمل الوحدة في الاعتبار .

٢٤ - السيد باليس (اليونان) تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، فقال ان هذه الدول لا تزال تقدّر عمل وحدة التفتيش المشتركة ، كما تقدّر دراساتها المفصلة والمتعمقة وترى ان تقاريرها تستحق كل الاهتمام من جانب اللجنة الخامسة والهيئات المعنية . وأضاف ان تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الوحدة يلقى اهتماما أكبر من جانب الدول الأعضاء وهو أمر يبعث على التشجيع .

٢٥ - وأعرب عن ارتياحه لأن تقارير الوحدة سوف تقدم بعد الآن تحت بنود جدول الأعمال المتصلة بها . غير أن هذا الاجراء لم يتبع في جميع الأحوال ، وينبغي تفسير أسباب هذا التجاوز .

٢٦ - وفيما يتعلق بحاجة الهيئات التشريعية الى اتخاذ موقف واضح من كل توصية من توصيات الوحدة ، كما أشارت الوحدة الى ذلك في الفقرة ١٢ من تقريرها ، قال انه يرى ان مثل هذا الاجراء سوف يتيح للمفتشين متابعة توصياتهم بصورة أكثر فعالية ، ولكنه يرى أن من الأفضل أن تحدد كل هيئة من الهيئات التشريعية ما اذا كانت ترغب في ابداء رأيها في توصية معينة .

٢٧ - وحثّ الوكالة المتخصصة الوحيدة التي لم توافق حتى الآن على النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة أن تفعل ذلك ، حتى يمكنها الاستفادة من مشورة الوحدة ، وبذلك تبيّن أن المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة تعترف بالاجماع بالدور المفيد الذي تقوم به الوحدة .

٢٨ - السيد مارون (اسبانيا) : أعرب عن ارتياحه لأن وحدة التفتيش المشتركة تجري دراسات أولية عن كل مسألة من المسائل المطروحة قيد البحث ، حتى تحدد ما اذا كان من المرجح أن يؤدي اعداد دراسة رسمية الى توصيات بنّاءة ، كما أوضحت في الفقرة ٩ من تقريرها (A/38/34) . وقال انه ينبغي لهذه التقارير الأولية ألا تكون مسهبة للغاية ، والا ضاع الغرض من هذه الممارسة . وأضاف ان الخبرة الواسعة التي اكتسبها المفتشون لابد أن تمكنهم من أن يقرروا بسرعة ما اذا كان من المفيد الشروع باعداد دراسة رسمية .

٢٩ - واستطرد قائلا ان اجراء دراسات داخلية لتحسين فعالية الوحدة ذاتها يؤكد حيوية هذه الهيئة . وتتضمن هذه الدراسات تقييم الأنشطة السابقة ، ووضع معايير وأساليب لاعداد تقارير الوحدة ، وادخال تقنيات جديدة لمتابعة تقاريرها .

٣٠ - ومضى يقول ان تأخير اصدار التعليقات على تقارير الوحدة - وقد قدم ٦٨ في المائة منها في موعد متأخر - أمر يبعث على القلق ولا سيما ان المسائل المطروحة للبحث لها جوانب تقنية ينبغي اتاحة الوقت الكافي أمام الوفود لبحثها . وفضلا عن هذا ، فان كل تأخير في بحث تقرير معين يؤدي الى تأجيل علاج المشاكل المطروحة للبحث . وأضاف ان التوصيات التي تمت الموافقة عليها يمكن أن تصبح بسرعة توصيات قديمة جاءت بعد أوانها .

(السيد مارون ، اسبانيا)

وعلى المرء أن يقرأ القسم " سابعا " من التقرير بعنوان : " موجزات تقارير وحدة التفتيش المشتركة وملاحظاتها " ليرى ان هذا هو الحال .

٣١ - واستطرد قائلا ان تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة (A/C.5/38/8) يتناول مسائل بحث معظمها في التقارير السابقة لوحدة التفتيش المشتركة وبعضها قدم في الدورة السادسة والثلاثين والدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وقال ان وفده يأمل مخلصا أن يتم الاسراع بهذه العملية . وفي الوقت ذاته ، أعرب عن ترحيبه بالأهمية التي يعلقها الأمين العام على توصيات المفتشين ، وأشار الى أن بعض هذه التوصيات لم تقبل ، ويفهم من ذلك انه قد يكون هناك بعض الاختلاف في الآراء بين الهيئات التي تقدمت بالتوصيات والهيئات المسؤولة عن تنفيذها . غير ان معظم التوصيات قد تم بحثها ، وهذا يعبر عن روح التعاون من جانب الأمانة العامة .

٣٢ - السيد غريدو (الفلبين) : رحب في استعراضه الموجز للمسائل التي تعالجها وحدة التفتيش المشتركة بالتدابير البناءة التي اقترحتها الوحدة بشأن التخطيط البرنامجي ، وقال انه ينبغي النظر في التعديلات التي اقترح الامين العام ادخالها على النظام المالي للامم المتحدة بغية المواءمة بين النظامين المالي والاداري للمنظمة على ضوء توصيات وحدة التفتيش المشتركة . وفيما يتعلق باستخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين ، ينبغي للوحدة أن تستمر في تقديم تقارير مؤقتة حول هذا الموضوع الذى يهم الدول الاعضاء بصفة خاصة نظرا للموارد المحدودة المتاحة للمنظمة . أما فيما يخص الوثائق ، فقد تساءل عن سبب عدم أخذ الامين العام بنظام الحصص المقترح وفيما يتعلق بالانظمة المطبقة على السفريات الرسمية ، فان تقرير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها في هذا الشأن خليقان بالترحيب .

٣٣ - وأشار ، في سياق آخر ، الى أن المفتشين قد يرغبون في دراسة مسألة تدعيم نظام التقييم في اللجان الاقتصادية الاقليمية نظرا لانهم قد قاموا بالفعل باجراء مثل هذه الدراسة من أجل برنامج الامم المتحدة الانمائي . وقال ان وفده سيعود الى موضوع نظام التقييم في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عند النظر في الباب المقابل من مشروع الميزانية البرنامجية . وسيكون من المستحسن أيضا ان تواصل وحدة التفتيش المشتركة النظر في التقدم المحرز في مجال معالجة البيانات في منظومة الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بعمليات صيانة السلم ، قال انه اذا قامت الوحدة باجراء دراسة أولية في هذا الصدد ، فسيكون من المستحسن تنسيق أنشطتها مع أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم .

٣٤ - ولاحظ في نهاية كلمته ان وحدة التفتيش المشتركة أوصت في الفقرة ١٢ من تقريرها بصيغ يمكن للدول الأعضاء ان تستخدمها عند الاعراب عن آرائها في توصيات الوحدة . وقال ان وفده يود اضافة الصيغة التالية : " ترجو اجراء المزيد من الدراسات حول التوصية (...) أو التوصيتين (...) و (...) " .

٣٥ - السيد الصفتي (مصر) : أشار الى الفقرة ٨٨ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة التي جاء بها أن أحد المفتشين لم يوافق على جميع التوصيات المقدمة من زملائه . وعلى الرغم من أنه لا يمكن ان يتوقع من أعضاء الوحدة الاتفاق بالاجماع فان من الممكن توقع وجود قدر من التوافق بينهم . فاللجنة الاستشارية ، على سبيل المثال، تعمل بهذه الطريقة ، وآراؤها تعتبر دائما جماعية . ولا توجد في الحالة المذكورة أية اشارة الى اسم المفتش أو الى الاسباب التي دعت الى مخالفته .

../..

(السيد الصفتي ، مصر)

٣٦ - وقال ان وفده قد لاحظ ، بصفة عامة ، أن الوحدة كانت في شتى تقاريرها على صلة أوثق باهتمامات الأمانة العامة منها باهتمامات الدول الاعضاء . ولعله ينبغي للوحدة ان تغير وجهة نظرها وتولي قدرا اكبر من العناية لمصالح الدول الأعضاء واهتماماتها .

٣٧ - وكان الأمين العام قد أوضح في الفقرة ١٥ من تقريره الأسباب التي دعته الى عدم تنفيذ توصية وحدة التفتيش المشتركة ٢ (أ) المتعلقة بنسبة مواطني الدول الاعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا الذين ينبغي تعيينهم في الوظائف الشاغرة الخاضعة للتوزيع الجغرافي . وكانت الجمعية العامة قد حددت بالفعل في مناسبتين ، نسبتين مستهدفتين دقيقتين للتعيينات ، هما ٢٥ في المائة للنساء و ٤٠ في المائة لمواطني الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا . ولن يسفر رفع هاتين النسبتين أو وضع ارقام جديدة الا عن زيادة تصلب النظام ، بل وعن تعذر السيطرة عليه . وقد أحسن الأمين العام التصرف حين توخى أقصى قدر من الحرص في هذا الصدد .

٣٨ - السيد لحلو (المغرب) : قال ان لوحدة التفتيش المشتركة دورا اساسيا تقوم به في أعمال اللجنة الخامسة نظرا لوجودها وسط المشاكل السياسية والادارية . وقد جعلت منها مهامها الحكم بين الحكومات والأمانة العامة ، وهذا دور كثيرا ما يصعب الاضطلاع به نظرا لما يتطلبه من توفيق بين مصالح متعارضة . فمن ناحية ، لا تريد الدول الاعضاء اعطاء أكثر مما تتلقاه ، وهي تعمل على اساس التشاور . ومن الناحية الاخرى ، يجب للأمانة العامة أن تكون في خدمة الدول الاعضاء وأن تعمل وفقا للتسلسل الهرمي للعلاقات الذى ينبغي ان يكون واضحا تماما . وتتوقف مصداقية المنظمة على قوة الجذب بين قطبين متواجهين .

٣٩ - ولما كان النقد الذاتي صعبا دائما ، فان استقلال وحدة التفتيش المشتركة الى أبعد الحدود في وجه مختلف الجهات في الأمم المتحدة يتسم بأهمية خاصة . وتوصيات الوحدة غير تقييدية ، بل على العكس من ذلك ، تهدف جميعها الى تحسين ادارة الموارد لكفالة النمو المتوازى لموارد المنظمة وأهدافها . وينم الخلاف في الرأى الذى قد ينشأ احيانا بين اللجنة وبين وحدة التفتيش المشتركة ، أو بين الوحدة والأمانة العامة أو بين المفتشين انفسهم عن الحالة الصحية الطيبة لهذه المؤسسات لما يدل عليه من وجود مدارس فكرية مختلفة .

٤٠ - وقال انه فيما يتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة التي تناولها الأمين العام في تقريره (A/C.5/38/8) ، يبدو لوفده انه حالما تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن مسألة ما ، ينبغي ألا تثار المسألة مرة ثانية ، كما انه ليست هناك حاجة لتفسير

(السيد لحلو ،المغـرب)

الأحكام نظرا لانها اوضح من ان تحتاج الى تفسير . وعلى ذلك ، فان التوصيـــة ٦ المشار اليها في الفقرة ١٧ من التقرير تتصل بالتوزيع الجغرافي المنصف للموظفين في المناصب العليا والمناصب الخاصة بوضع السياسات . وقد كانت هذه المسألة موضـــوع المفاوضات التي ادت الى اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٣٥ . وقد سويت المسألة بذلك ، وليس على الأمين العام الا أن يبذل أقصى الجهود لتنفيذ رغبات الجمعيـــة العامة .

٤١ - وأشار الى أن التقرير عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهـل السوداني (JIU/REP/83/1) هو أحدث تقرير في سلسلة التقارير المتعلقة بأنشطة هذه الهيئة . وقد اتبعت وحدة التفتيش المشتركة نهجا بناء جدا يبعث على الاهتمام الشديد . ومن المؤكد ان الجهود التي بذلتها بالفعل سوف تساعد المنظمة في الحصول على فكـــرة أوضح عن كيفية عمل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وكيفية التنسيق بين أنشطته وأنشطة هيئات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في نفس هذا القطاع ذى الأولوية .

٤٢ - السيد فوكوفتش (رئيس وحدة التفتيش المشتركة) : شكر أعضاء اللجنة علـــى اقتراحاتهم ، بل وعلى انتقاداتهم التي ستساعد المفتشين بكل تأكيد في تأدية عملهم . وقال انه سيجيب بقدر أكبر من التفصيل على الاسئلة التي اثيرت لدى انتهاء اللجنـــة من النظر في البند .

البيان الذى ادلى به ممثل كوبا

٤٣ - الرئيس : قال ان كوبا طلبت الكلمة بشأن بند غير معروض على اللجنة . وأضاف انه ، اذا لم يكن هناك اعتراض ، يقترح من باب المجاملة ، ان تعطى الكلمة لكوبـــا . واذا أراد أى وفد آخر ممارسة حق الرد فسيتاح له ذلك بعد بيان كوبا مباشرة .

٤٤ - السيد فونتين اورتيز (كوبا) : قال ان المناقشة العامة حول مشروع الميزانيـــة البرنامجية قد كشفت عن مدى اهتمام الوفود بصيانة السلم والأمن الدوليين وبنجـــاح الأنشطة الانمائية . فجميع الأمم المحبة للسلم تكره العنف ، بيد أن مفهوم النـــزاع الدولي قد وضع خلال الايام القليلة السابقة ، في سياق محدد جدا ، يتمثل فـــي الأحداث المؤسفة التي تقع في منطقة البحر الكاريبي . وأضاف قائلا ان وفده يود ابلاغ اللجنة الخامسة ببعض المعلومات الأخيرة التي تلقاها للتو ، لكي يكون المجتمـــع الدولي على علم تام بأن الأعمال التي تقوم بها أعظم دولة في العالم تهدد باندلاع سلسلة من المنازعات الدولية .

٤٥ - وقال في معرض اشارته الى البيان الصادر عن الحكومة الثورية لكوبا فـــي

(السيد فونتين اورتيز، كوبا)

٣١ تشرين الأول/اكتوبر ان لجنة الصليب الاحمر الدولية قدمت تقريرا عن الصعاب التي تواجهها في غرينادا نظرا لانها لم تتلق الا تقارير غير مستوفاة عن وضع المواطنين الكوبيين في الجزيرة .

٤٦ - السيد كيلر (الولايات المتحدة الامريكية) : أثار نقطة نظام ، فاسترعى الانتباه الى المادة ١١٣ من النظام الداخلي . وقال ان الملاحظات التي ادلى بها ممثل كوبا لا تتعلق بالبنود المعروضة على اللجنة ، ومن ثم فان ممثل كوبا قد خالف النظام .

٤٧ - الرئيس : استرعى الانتباه الى البيان الذى ادلى به قبل اعطاء الكلمة لممثل كوبا .

٤٨ - السيد كيلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان بيان الرئيس لم يعط انطباعا بأن اللجنة ستخرج بهذه الصورة الجذرية عن جدول اعمالها وتتصدى لمسألة يجرى تناولها في جهة اخرى في الجمعية العامة . وأعرب عن اعتقاده بأن خروج اللجنة الخامسة في مثل هذه المسائل عن العرف الذى التزمت به دائما ، سيكون خطأ جسيما .

٤٩ - الرئيس : ناشد وفد كوبا ان يراعي الايجاز ما أمكن.

٥٠ - السيد فونتين اورتيز (كوبا) : قال ان بعض كبار المسؤولين بالولايات المتحدة التقوا في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر الساعة ١٥/٠٠ ، بسفير كوبا لدى غرينادا ورفضوا اعطاءه معلومات عن المواطنين الكوبيين الذين قتلوا أو اصيبوا بجراح خلال الاحداث واكتفوا بقول ان لجنة الصليب الاحمر الدولية تعني بأمرهم ، وان الكوبيين الذين ما زالوا على قيد الحياة سيتم اجلاؤهم لدى انتهاء أعمال القتال .

٥١ - وقال ان اثنين من موظفي السفارة الكوبية قد تحققا من أنه يوجد بين الاسرى عدد من الجرحى من المواطنين الكوبيين الذكور و ٣٤ سيدة كوبية . وفضلا عن ذلك اعتقل اثنان من موظفي السفارة ، ولم ترد أية انباء بعد ذلك عن مصيرهما . وقال ان السفارة الكوبية في غرينادا محاطة بجنود الولايات المتحدة بحيث يتعذر الدخول اليها أو الخروج منها . وأنه قد طلب من الموظفين الكوبيين مغادرة الجزيرة في ظرف ٢٤ ساعة .

٥٢ - السيد كيلر (الولايات المتحدة الامريكية) : أشار نقطة نظام فقال ان البيان الذى أدلى به ممثل كوبا أبعد ما يكون عن الايجاز وأنه بكل تأكيد لن يستطيع الرد عليه مباشرة كما يتوقع الرئيس .

٥٣ - الرئيس : أعلن تعليق الجلسة .

علقت الجلسة الساعة ١٢/٣٠ واستؤنفت في الساعة ١٢/٥٠

٥٤ - الرئيس : اعلن رفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥